

هل الاستقراء الأغلبي قطعي عند الإمام الشاطبي؟

بقلم الشيخ: محمد أمين سهيلي

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن
والاه.

لقد شاع عند كثير من الباحثين أن الاستقراء الناقص الأغلبي قطعي
عند الإمام الشاطبي رحمه الله، وأن الإمام قد تميز برأيه هذا عن المناطق
ومَن تبعهم من الأصوليين، الذين يحصرون القطعية في الاستقراء التام
الكلي^(١).

(١) ينظر مثلاً: أحمد الريسوني، نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي (فبرجينا: المعهد
العالمي للفكر الإسلامي، ط٤، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م)، ص ٣١٢ - ٣١٣، ويونس
صوالحي، الاستقراء في مناهج النظر الإسلامي: نموذج (الموافقات) للإمام الشاطبي،
مجلة إسلامية المعرفة، العدد: ٤، ص ٦٠، ٧٢، ٧٣، ومجدي محمد محمد
عاشور، الثابت والمتغير في فكر الإمام أبي إسحاق الشاطبي (دبي: دار البحوث
للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، ط١، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م)، ص ١٦٤ - ١٦٥، =

وليس الغرض في هذا المقام البحث في درجة قوة هذا النوع من الاستقراء، ولكن القصد بيان أن نسبة هذا الرأي إلى الإمام الشاطبي تعترضها إشكالات قوية قد تقدح في صحتها.

وسأصدر مقالي ببيان مفهوم الاستقراء لغة واصطلاحاً، وأنواعه وحجتيه، ثم أورد المواضع التي فهم منها إفادة الاستقراء الأكثرية اليقين عند الشاطبي، وأتبعها بنقول معارضة يُخالف مقتضاها هذا الفهم، ثم أحاول الجمع أو الترجيح استناداً إلى السياقات التي ورد فيها كلامه.

وأنتهي بمناقشة الأستاذ الدكتور يونس صوالحي، صاحب مقال: (الاستقراء في مناهج النظر الإسلامي نموذج (الموافقات) للإمام الشاطبي)، والأستاذ الطيب السنوسي أحمد، مؤلف كتاب: (الاستقراء وأثره في القواعد الأصولية والفقهية).

وألتمز فيما أقتبس النقل الحرفي ما استطعت؛ لأنه أقرب إلى الأمانة، وأبعد عن التقول.

وأحاول الاختصار قدر الإمكان في مبحثي: المفهوم والحجية؛ إذ ليس من قصد المقال بسط الكلام في الاستقراء وحجتيه عند باقي العلماء، وإنما هو مدخل يُمهّد للغاية المقصودة، وهي: بيان موقف الشاطبي من الاستقراء الأغلب.



= والطيب سنوسي أحمد، الاستقراء وأثره في القواعد الأصولية دراسة نظرية تطبيقية، (الرياض: دار التدمرية، ط ٢، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م)، ص ١٢٤ - ١٢٥ - ١٣٢ - ٢٥١ - ٢٥٢.



١ - مفهوم الاستقراء

أ - مفهوم الاستقراء لغة:

الاستقراء لغة هو التتبع، يقال: قَرَأَ الْأَرْضَ قَرَوًّا، واقتراها وتَقَرَّأَهَا واستَقَرَّأَهَا إِذَا تَتَبَّعَهَا أَرْضًا أَرْضًا، وسار فيها ينظر حالها وأمرها، وتقول: قَرَوْتُ بَنِي فَلَانٍ واقتَرَيْتَهُمْ واستَقَرَّيْتَهُمْ، أي: مررت بهم واحداً واحداً^(١).

وأصل مادة: (قري)، الجمع والاجتماع، ومنه تفرعت سائر المعاني: قال ابن فارس رحمه الله تعالى: القاف والراء والحرف المعتل أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على جمع واجتماع. من ذلك القَرِيَّةُ، سُمِّيَتْ قَرِيَّةً لِاجْتِمَاعِ النَّاسِ فِيهَا، ومن الباب القَرَوُ، وهو كُلُّ شَيْءٍ عَلَى طَرِيقَةٍ وَاحِدَةٍ. تقول: رأيت القوم على قَرَوٍ واحد.

وإذا هُمَزَ هذا الباب كان هو والأول سواء، قالوا: ومنه القرآن، كأنه سمي بذلك لجمعه ما فيه من الأحكام والقصص وغير ذلك^(٢).

(١) ينظر: محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب (دار المعارف)، (٣٦١٦/٥)، والخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين مرتباً على حروف المعجم، ترتيب وتحقيق د/عبد الحميد هندواي (بيروت: دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م)، (٣٨٥/٣).

(٢) معجم مقاييس اللغة، ت. عبدالسلام محمد هارون (دار الفكر) (٧٨/٥ - ٧٩)، باختصار، وقد فرّق ابن تيمية بين المهموز وغير المهموز، الأول: يدل على الإظهار والبيان، والثاني: على الجمع، وخطأ من سوى بينهما، ينظر: أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، مجموع الفتاوى، جمع وترتيب: عبدالرحمن بن محمد بن قاسم وابنه محمد (الرياض: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م)، (٤٧٨/٢٠).

ب - مفهوم الاستقراء اصطلاحاً:

لقد عرّف علماء الأصول الاستقراء وأبانوا عن أقسامه وأحكامه، إما في مبحث الاستدلال والأدلة المختلف فيها، أو في مقدمات منطقية صدّروا بها مؤلفاتهم.

وعباراتهم في مفهومه متشابهة تكاد تتطابق، ومن أجودها قول الغزالي رحمه الله تعالى: «هو أن تتصفح جزئيات كثيرة داخلية تحت معنى كلي، حتى إذا وجدت حكماً في تلك الجزئيات حكمت على ذلك الكلي به... ومثال الاستقراء في الفقه قولنا: الوتر لو كان فرضاً لما أدي على الراحلة... فيقال: ولم عرفتم أن الفرض لا يؤدي على الراحلة؟ قلنا: باستقراء جزئيات الفرض من الرواتب وغيرها...»^(١).

وقول القرافي رحمه الله تعالى: «الاستقراء: وهو تتبع الحكم في جزئياته على حالة يغلب على الظن أنه في صورة النزاع على تلك الحالة، كاستقراء الفرض في جزئياته بأنه لا يؤدي على الراحلة فيغلب على الظن أن الوتر لو كان فرضاً لما أدي على الراحلة»^(٢).
وقول الإسنوي رحمه الله: «هو الاستدلال بثبوت الحكم في الجزئيات على ثبوته للقاعدة الكلية»^(٣).

فالاستقراء إذن: تتبع وتصفح للجزئيات الخاصة، لأجل تعميم حكمها في قاعدة كلية تشملها، وتشمل جزئيات أخرى يراد الكشف عن حكمها، وهي ما عبّر عنها القرافي رحمه الله بـ«صورة النزاع».

(١) محمد بن محمد الغزالي، معيار العلم، (بيروت: دار الأندلس، ط ٤، ١٩٨٣م)، ص ١١٥ - ١١٦، ونحوه في المستصفى، ت. زهير حمزة حافظ، دون معلومات نشر، (١/١٦١).

(٢) أحمد بن إدريس القرافي، شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول في الأصول، ت. طه عبدالرؤوف سعد (بيروت: دار الفكر)، ص ٤٤٨.

(٣) عبدالرحيم بن الحسن الإسنوي، نهاية السؤل شرح منهاج الوصول للبيضاوي، ومعه سلم الوصول لمحمد بخيت المطيعي (بيروت: عالم الكتب، ١٩٨٢م)، (١/٣٦١).



٢ - أنواعه وحجته

الاستقراء نوعان: تام وناقص، التام: ما تم فيه التتبع، فاستوعب جميع الجزئيات، أما الناقص: فما لم يستوعب فيه الجميع، فإن كان شاملاً لأغلب الجزئيات كان (أغلبياً) أو (أكثرياً).

وتقرب درجة الحكم المستقري من القطع باقتراب الاستقراء من التمام، أي: كلما كثرت الجزئيات، كلما ازدادت قوة القاعدة المبنية على الاستقراء.

كما يقوى الاستقراء بأسباب أخرى تتعلق بالجزئيات ذاتها، منها: دلالتها على المعنى الكلي، ومنها: اختلافها وتنوعها، قال الغزالي رحمه الله تعالى: «... بل إذا كثرت الأصول قوي الظن، ومهما ازدادت الأصول الشاهدة أعني الجزئيات اختلافاً كان الظن أقوى فيه...»^(١).

والاستقراء التام حجة عند الأصوليين^(٢)، وأغلبهم على أنه مفيد للقطع.

(١) معيار العلم، ص ١١٦ - ١١٧.

(٢) قال محمد بن بهادر الزركشي رحمه الله: (وهو حجة بلا خلاف)، البحر المحيط، حرر هذا الجزء: د/عبدالستار أبو غدة، مراجعة: عبدالقادر عبدالله العاني (الغردقة: دار الصفوة، ط ٢، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م)، (١٠/٦)، ومثله في: التحرير لعلي بن سليمان المرادوي، ينظر له: التعبير شرح التحرير، ت. د/ أحمد بن محمد السراح، (الرياض: مكتبة الرشد، ط ١، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م)، (٣٧٨٨/٨)، والأولى نفى العلم بالخلاف، لا نفى الخلاف، وحكى الاتفاق كذلك محمد بن أحمد الفتوحي الشهير بابن النجار في شرح الكوكب المنير، ت. د/محمد الزحيلي، د/نزيه حماد (الرياض: مكتبة العبيكان، دون رقم، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م)، (٤٢٠/٤).

وتنقل بعض كتب الأصول مذهباً مخالفاً، يرى أصحابه أن استقراء جميع الجزئيات عدا صورة النزاع لا يفيد اليقين:

قال الأنصاري رحمه الله: «... (إن كان تاماً) بأن كان بكل الجزئيات إلا صورة النزاع (ف)هو دليل (قطعي) في إثبات الحكم في صورة النزاع (عند الأكثر) من العلماء، وقال الأقل منهم: ليس بقطعي لاحتمال مخالفة تلك الصورة لغيرها على بعد. قلنا: هو منزل منزلة عدم...»^(١).

ولعل اعتراض هؤلاء لم يكن على قطعية الحكم المستقري هو في ذاته، ولكن على قطعية الاستدلال بالاستقراء في جزئيات تشبه الجزئيات المستقراة ويراد معرفة حكمها عن طريق تنزيل الحكم الكلي المستقري.

أي: لعلهم لم يعترضوا على قطعية ثبوت القاعدة الكلية المستقراة، ولكن على قطعية دلالتها.

ووجه منعهم القول بالقطع أن هناك احتمال مخالفة الجزئيات التي يراد تنزيل الحكم الكلي فيها للجزئيات التي حصرها الاستقراء، والاحتمال يمنع اليقين.

أما إن كان قصدهم أن القاعدة المبنية على استقراء تام - للجزئيات التي استبان المجتهد حكمها - ليست قطعية الثبوت؛ لأن هناك فرد أو أفراد في محل النزاع لم يشملها الاستقراء؛ فهذا قد لا يُسلم؛ لأن المُستثنى من التتبع لا حكم له في نظر المجتهد قبل الاستقراء فكيف يطالب بتبعه؟ وما فائدة استقرائه؟

(١) زكريا بن محمد الأنصاري، غاية الوصول إلى شرح لب الأصول، (سروبايا - أندونيسيا: شركة أحمد بن سعيد بن نبهان)، ص ١٣٨، ومثله في شرح المحلي على جمع الجوامع، ينظر: أحمد بن قاسم العبادي، الآيات البينات، ت. زكريا عميرات (بيروت: دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م)، (٤/٢٤٥ إلى ٢٤٨). ويدل كلام الغزالي في معيار العلم ص ١١٧، أنه ممن لا يرى القطع فيما استثنيت منه صورة النزاع.



ومآل هذا التعليل نفي التمام عن كل الاستقراءات؛ لأنه ما من استقراء إلا والغرض منه تنزيل الحكم الكلي المستقري على جزئيات أخرى لا نعرف حكمها.

وفي الفقهيات لا تتناهى الوقائع المستحدثة، والنوازل المستجدة التي ينبغي الفقيه الكشف عن حكمها، بطرق عدة، منها: الاستقراء.

فالقصد من التمام في الاستقراء استيعاب الجزئيات التي عُرف حكمها، لا التي يُراد كشف حكم الشرع فيها.

وعلى هذا؛ إذا تم الاستقراء فيما عُلم حكمه من جزئيات أفاد القطع، ولا يخرج من دائرة القطعيات استثناء الجزئيات التي يُراد تنزيل الحكم المستقري عليها، والله أعلم.

أما الاستقراء الناقص فاختلف الأصوليون في حجتيه، فقال كثير منهم: هو حجة ظنية، ولم أجد منهم من قال: إنه قد يفيد القطع^(١).

وقال بعض العلماء: لا يحتج به إلا إذا دل على وصف جامع للجزئيات^(٢).

(١) تنظر الكتب الواردة في هامش: ١ و٢، قال المطيعي: (الاستقراء الناقص لا يفيد القطع اتفاقاً، وإنما الخلاف أنه يفيد الظن فيصلح حجة شرعاً)، سلم الوصول لشرح نهاية السؤل، (٣٧٧/٤)، ونقل الأستاذ السنوسي مذهباً عند الأصوليين وصححه، يرى أن من الاستقراء الناقص ما يفيد اليقين، لكنه لم يعز إلا إلى كتب علماء معاصرين في المنطق، وإلى الإمام الشاطبي، الاستقراء، ص ٢٥١ - ٢٥٢.

(٢) ينظر: محب الله بن عبد الشكور البهاري، مسلم الثبوت، مع شرحه: فواتح الرحموت لمحمد بن محمد الأنصاري، ت. عبدالله محمود محمد عمر (بيروت: دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م)، تكملة بعد «القياس» (٤٠١/٢)، ولم يتحدث عن تقسيم الاستقراء إلى تام وناقص، والمطيعي، سلم الوصول، (٣٨٠/٤).

ومال الرازي رحمه الله إلى أنه لا يفيد الظن إلا بدليل منفصل^(١).

وقال ابن حزم رحمه الله: هو تكهن، وتخرص، وقضاء بغير علم^(٢).

واحتج من جعله دليلاً ظنياً بأننا إذا وجدنا صوراً كثيرة داخلية تحت نوع واحد وقد اشتركت في حكم، أفادتنا هذه الكثرة بلا ريب ظن أن ذلك الحكم من صفات ذلك النوع^(٣).

وقد اشترط كثير من الأصوليين أن يشمل الاستقراء أغلب الجزئيات حتى يفيد ظناً معتبراً^(٤)، بينما أبى البعض الآخر هذا القيد وقالوا: إن العبرة

(١) ينظر: محمد بن عمر الرازي، المحصول في علم أصول الفقه، ت. د/ طه جابر العلواني (بيروت: مؤسسة الرسالة)، آخر فصل في الكتاب: الكلام فيما اختلف فيه المجتهدون، مسألة: ٨، (١٦١/٦)، ونفى الأستاذ الطيب السنوسي هذا المذهب عن الرازي، وقال: إنه يتحدث عن المثال الذي مثل به - وما يشبهه - لا عن مطلق الاستقراء، وقال: إن مذهب الرازي كمذهب الشافعية: كل استقراء أفاد الظن فهو حجة، ينظر: الاستقراء، ص ٢٦١ - ٢٦٢، ورأي الأستاذ لا يساعد عليه لسببين؛ الأول: بُعد تأويله، والثاني: أن اعتراض الرازي كان على إفادة الاستقراء الناقص الظن منفرداً، وليس على حجة الاستقراء الظني.

(٢) ينظر: علي بن أحمد بن حزم، التقريب لحد المنطق والمدخل إليه بالألفاظ العامة والأمثلة الفقهية، دراسة وتقديم: أبي عبد الرحمن ابن عقيل الظاهري، ت. عبدالحق بن ملاحقي التركماني (بيروت: ابن حزم، ط ١، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م)، ص ٥٥٢.

(٣) علي بن عبد الكافي وابنه عبد الوهاب، الإبهاج في شرح المنهاج للبيضاوي ت. د/ أحمد جمال الزمزمي ود/ نور الدين عبد الجبار صغيري (دبي: دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث ط ١، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م)، (٢٦٢٢/٦)، ومثله في شرح الكوكب المنير لابن النجار، (٤/٤٢٠)، وينظر: الطيب السنوسي أحمد، الاستقراء، ص ٢٧٠ إلى ٢٧٥.

(٤) ينظر مثلاً: محمد أمين بن محمود المعروف بأمير بادشاه، تيسير التحرير لابن الهمام (بيروت: دار الفكر)، (٤٦/١)، والمرداوي، التحبير، (٣٧٨٩/٨)، وابن النجار، شرح الكوكب المنير، (٤/٤١٩)، والأنصاري، غاية الوصول، ص ١٣٨، وابن السبكي، الإبهاج، (٢٦٢١/٦)، ويحتمل عند الأستاذ أحمد الريسوني أن يكون تقييد =



بحصول الظن، وإن الفقهاء قد استندوا إلى استقراءات، لم تقرب جزئياتها حتى من النصف، كما في سن الحيض ومدته^(١).



= بعض العلماء الاستقراء الناقص بالأكثر شرطاً في صحته، كما يحتمل أن يكون الأكثر هو الأفضل فقط، وقال كذلك: إن اختلاف طبيعة القضايا التي يجري فيها الاستقراء هي سبب لاختلاف التعبير عنه بالكثير أو بالأكثر، ينظر: نظرية التقريب والتغليب (مصر: دار الكلمة، ط ١، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م)، ص ١٠١ - ١٠٢.

(١) ينظر: العبادي، الآيات البينات، (٢٤٦/٤)، عبدالله بن إبراهيم الشنقيطي، نشر البنود على مراقبي السعود، دون معلومات نشر، (٢٥٨/٢)، وقد استشهد الشنقيطي كذلك بعدم تقييد القرافي والرازي والإنسوي مفهوم الاستقراء الناقص بالأكثر.

٣ - كلام للشاطبي يدل على قطعية الاستقراء الأغلب

قال الإمام الشاطبي رحمه الله في كتاب المقاصد: «هذه الكليات الثلاث إذا كانت قد شرعت للمصالح الخاصة بها فلا يرفعها تخلف آحاد الجزئيات، ولذلك أمثلة: أما في الضروريات؛ فإن العقوبات مشروعة للازدجار، مع أنا نجد من يعاقب فلا يزدجر عما عوقب عليه... (فكل هذا غير قادح في أصل المشروعية؛ لأن الأمر الكلي إذا ثبت فتخلف بعض الجزئيات عن مقتضى الكلي لا يخرجها عن كونه كلياً، وأيضاً فإن الغالب الأكثرى معتبر في الشريعة اعتبار العام القطعي...)، ثم قال: (فإذا كان كذلك فالكلية في الاستقراءات صحيحة، وإن تخلف عن مقتضاها بعض الجزئيات)، وانتهى إلى القول: فعلى كل تقدير لا اعتبار بمعارضة الجزئيات) في صحة وضع الكليات للمصالح»^(١).

هذا أهم ما اعتمد عليه في نسبة القول بقطعية الاستقراء الأكثرى إلى الشاطبي، ووجه دلالته واضح، وسنرجع إليه في سياقه محاولين استبانة مقصوده، بعد إيراد النقول المعارضة.

وهناك نص آخر له يؤيد طرف منه هذه النسبة، لكن الطرف الآخر منه يعارضها:

(١) الموافقات، ت. مشهور بن حسن آل سلمان (الخبر: دار ابن عفان، ط ١، ١٤١٧هـ/٢٠٠٧م)، النوع الأول، المسألة: ١٠، (٨٣/٢ إلى ٨٥)، ولن أكتفي في كل نقل منه بالجزء والصفحة؛ لأن العزو إليهما فقط يعسر الوصول إلى النص المنقول؛ لكثرة طبعات الموافقات، واختلاف صفحاتها.



وهو قوله: «فإن قيل: الكلي لا يثبت كلياً إلا من استقراء الجزئيات كلها أو أكثرها، وإذا كان كذلك لم يمكن أن يفرض جزئي إلا وهو داخل تحت الكلي لأن الاستقراء قطعي إذا تم»^(١).

فقول الشاطبي: إن الكلي قد يثبت من استقراء أكثر من أكثر من استقراء كلي، يعني: أن الأكثر عند يفيد القطع كما التام؛ لأن الكليات قطعية يقينية.

لكن قوله: «لأن الاستقراء قطعي إذا تم» يكاد يكون صريحاً في اشتراط التمام لاقتناص القطع من الجزئيات.



(١) الموافقات، كتاب الأدلة، الطرف الأول، النظر الأول، مسألة: ١، (١٧٦/٣)، قد يقال: إن هذا ليس رأياً للشاطبي، بل هو اعتراض أورده وأجاب عليه، فيقال: إنه أجاب ولم يعترض على هذا الجزء من الكلام، فكان إقراراً له.

٤ - كلام للشاطبي يدل على حصر القطع في الاستقراء التام

هناك نقول كثيرة عن الشاطبي نقرأ فيها حصر القطع في الاستقراء التام، وبالتالي عدم إفادة الاستقراء الأكثرى القطع عنده، ومع بعض هذه النقول تعليقات للشيخ عبدالله دراز توضح وتؤكد:

قال الشاطبي رحمه الله تعالى في فصل العموم والخصوص من كتاب الأدلة: «... إن الاستقراء هكذا شأنه؛ فإنه تصفح جزئيات ذلك المعنى ليثبت من جهتها حكم عام، إما قطعي [قال الشيخ دراز: أي: إذا كان تاماً]، وإما ظني [قال الشيخ دراز: إذا كان في غالب الجزئيات فقط]. وهذا أمر مسلم عند أهل العلوم العقلية والنقلية؛ فإذا تم الاستقراء حكم به مطلقاً في كل فرد يقدر^(١)، وهو معنى العموم المراد في هذا الموضع»^(٢).

وكلامه هنا يدل على ظنية الاستقراء الأغلب من وجهين:

الأول: مسابرة الرأي المشهور في تقسيم التواتر إلى تام قطعي،

(١) قال الشيخ دراز: «أي: يفرض وإن لم يجئ فيه نص، ولا يخفى عليك أن هذا يكون من نوع الظني حينئذ»، ولعله يقصد أنه ما دامت هناك جزئيات يراد تطبيق القاعدة المستقراة عليها فإنها أكيد لم يشملها الاستقراء، فيكون ظنياً لأنه لم يتم، ولست أرى هذا الإلزام؛ لأن عموم القاعدة لما يبنى على استقراء تام فالمقصود تنبع كل ما كان حكمه ثابتاً من أدلة أخرى غير القاعدة العامة المستقراة، أما القاعدة، فاستقراء كل الجزئيات المندرجة في معناها كاف في نظر الشاطبي لجعلها دليلاً مستقلاً قادراً على استكشاف حكم الشرع فيما لم يرد فيه دليل آخر، والله أعلم.

(٢) الموافقات، الطرف الأول، النظر الثاني، الفصل الرابع في العموم والخصوص، مسألة: ٦، (٥٧/٤).



وناقص ظنى، ودليل هذه المسائرة أنه نقل تقسيم (أهل العلوم العقلية والنقلية)، ولم يصرح، بل ولم يشر إلى أنه يخالف ما هم عليه، ولو أنه تميز عنهم في القول بقطعية الاستقراء الناقص - أو الأغلبى - لصرح بهذا التميز، أو على الأقل أشار إليه، فالمقتضى قوى، ولا مانع - فيما أظن -.

ويتأيد هذا الفهم بشرح الشيخ عبدالله دراز لكلامه، مصرحاً بحصر القطع في الاستقراء التام، والظن في الأغلبى.

والوجه الثانى: قوله: (فإذا تم الاستقراء حكم به مطلقاً...)، وهو كالصرح في اشتراط التمام في القطع.

وقال في كتاب الأدلة: «فإن قيل: الكلى لا يثبت كلياً إلا من استقراء الجزئيات كلها أو أكثرها، وإذا كان كذلك لم يمكن أن يفرض جزئى إلا وهو داخل تحت الكلى لأن الاستقراء قطعى إذا تم»^(١).

وكلامه هنا يشبه ويؤكد ما سبق؛ هناك قال: إذا تم الاستقراء حكم به مطلقاً، وهنا يقول: إن الاستقراء قطعى إذا تم.

وما يشكل هنا هو إلحاقه الأكثرى بالكلى، وقد تقدم نقل هذا الكلام، وبيان وجه الإشكال في فهمه.

وتأكد معارضة من يرون إفادة الاستقراء الأغلبى القطع عند الشاطبى باحتجائه في مواضع كثيرة بالاستقراء التام، وإغفاله الحديث عن الاستدلال بالاستقراء الناقص أو الأكثرى؛ فإني لم أجده ولا في موضع واحد يحتج بـ«استقراء ناقص» أو «استقراء أغلبى»، لا في «الموافقات»، ولا حتى في «الاعتصام»، ولو كان يرى قطعية هذا النوع من الاستقراء لاعتمد عليه، خصوصاً ونحن ندرك صعوبة تحقيق التمام.

(١) الموافقات، الطرف الأول، النظر الأول، مسألة: ١، (١٧٦/٣).

قال الإمام الشاطبي: «الأدلة الشرعية لا تنافي قضايا العقول، والدليل على ذلك من وجوه: ... والثالث: أن مورد التكليف هو العقل، وذلك ثابت قطعاً بالاستقراء التام...»^(١).

وقال في فصل الإحكام والنسخ: «لما تقرر أن المنزل بمكة من أحكام الشريعة هو ما كان من الأحكام الكلية، والقواعد الأصولية في الدين، على غالب الأمر؛ اقتضى ذلك أن النسخ فيها قليل لا كثير؛ لأن النسخ لا يكون في الكليات وقوعاً، وإن أمكن عقلاً. ويدل على ذلك الاستقراء التام...»^(٢).

وقال في كتاب الاجتهاد: «... واستقر بالاستقراء التام أن المصالح على ثلاث مراتب...»^(٣).

وقال: «... فالوضعيات قد تجاري العقليات في إفادة العلم القطعي وعلم الشريعة من جملتها إذ العلم بها مستفاد من الاستقراء التام»^(٤) الناظم لأشتات أفرادها حتى تصير في العقل مجموعة في كليات مطردة عامة ثابتة...»^(٥).

وقال: «... أما حقوق الله تعالى فالدلائل على أنها غير ساقطة ولا ترجع لاختيار المكلف كثيرة وأعلاها الاستقراء التام في موارد الشريعة ومصادرها...»^(٦).

وقال: «السنة راجعة في معناها إلى الكتاب... وأيضاً فالاستقراء التام

- (١) الموافقات، كتاب الأدلة، الطرف الأول، النظر الأول، مسألة: ٣، (٢٠٨/٣ - ٢٠٩).
- (٢) الموافقات، النظر الثاني، مسألة: ٢، (٣٣٨/٣)، قال الشيخ دراز معلقاً: أي: على أن النسخ لا يكون في الكليات، لا على أصل الدعوى، فهو استدلال على مقدمة الدليل.
- (٣) الموافقات، الطرف الأول، مسألة: ٢، (٤٣/٥).
- (٤) قال المحقق: «في النسخ المطبوعة (العام)، وما أثبتناه من المخطوط الأصل».
- (٥) الموافقات، المقدمة التاسعة، (١٠٨/١).
- (٦) الموافقات، كتاب المقاصد، مقاصد المكلف، مسألة: ٩، (١٠١/٣).



دل على ذلك...»^(١).

وقال: «... والثالث: الأدلة الشرعية والاستقراء التام أن المآلات معتبرة في أصل المشروعية...»^(٢).

وقال: «... والوسط هو معظم الشريعة وأم الكتاب، ومن تأمل موارد الأحكام بالاستقراء التام عرف ذلك...»^(٣).

وقال: «... أما الشافعي فالظن به أنه تم له الاستقراء في سد الذرائع على العموم...»^(٤).

وقال في كتاب الاعتصام: «... لأنه تعالى لما ذكر أهل الخير وأهل الشر ذكر كل فريق منهم بأعلى ما عمل من خير أو شر؛ ليبقى المؤمن فيها بين الطرفين خائفاً راجياً... وهذا المعنى معلوم بالاستقراء، وذلك الاستقراء - إذا تم - يدل على قصد الشارع إلى ذلك المعنى»^(٥).



- (١) الموافقات، كتاب الأدلة، الطرف الثاني، الدليل الثاني: السنة، مسألة: ٣، (٣١٩/٤).
- (٢) الموافقات، كتاب الاجتهاد، الطرف الأول، مسألة: ١٠، (١٧٩/٥).
- (٣) الموافقات، كتاب الاجتهاد، الطرف الثاني، مسألة: ٤، (٢٧٨/٥).
- (٤) الموافقات، كتاب الأدلة، الفصل الرابع، مسألة: ٦، (٦٧/٤).
- (٥) الاعتصام، ت. أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان (مكتبة التوحيد)، فصل حديث افتراق اليهود والنصارى ورواياته، مسألة: ١٥، (٢٨٩/٣). وقال المحقق: «في الأصل: إذ تم...».

٥ - هل الجمع ممكن؟

هل يمكن الجمع بين هذه المواضع، وإثبات اتساقها، ودرء تعارضها، أم أنه لا محيد عن ترجيح أحد الجانبين؟

ليس في وسعنا، أن نسلک أحد المسلكين إلا إذا احتكمنا إلى السياقات التي وردت فيها أهم هذه النقول، مع الاستعانة بتعليقات الشيخ عبدالله دراز رحمه الله.

ولعل أولى ما يجب الرجوع إليه من كلام الإمام الشاطبي مسألتان متداخلتان تكمّل إحداهما الأخرى، المسألة العاشرة التي فهم من كلامه فيها إفادة الاستقراء الأكثري اليقين، والمسألة الثالثة عشرة من كتاب المقاصد.

وسأحاول الاختصار قدر المستطاع، دون الإخلال بالقصد من النقل. قال في المسألة العاشرة: «هذه الكليات الثلاث إذا كانت قد شرعت للمصالح الخاصة بها فلا يرفعها تخلف آحاد الجزئيات، ولذلك أمثلة: أما في الضروريات فإن العقوبات مشروعة للازدجار، مع أنا نجد من يعاقب فلا يزدجر عما عوقب عليه، ومن ذلك كثير... فكل هذا غير قادح في أصل المشروعية لأن الأمر الكلي إذا ثبت فتخلف بعض الجزئيات عن مقتضى الكلي لا يخرج عن كونه كلياً، وأيضاً؛ فإن الغالب الأكثري معتبر في الشريعة اعتبار العام القطعي؛ لأن المتخلفات الجزئية لا ينتظم منها كلي يعارض هذا الكلي الثابت، هذا شأن الكليات الاستقرائية، واعتبر ذلك بالكليات العربية؛ فإنها أقرب شيء إلى ما نحن فيه؛ لكون كل واحد من القبيلين أمراً وضعياً لا عقلياً، وإنما يتصور أن يكون تخلف بعض الجزئيات قادحاً في الكليات العقلية كما نقول: ما ثبت للشيء ثبت لمثله عقلاً، فهذا لا يمكن فيه التخلف ألبتة؛ إذ لو تخلف لم يصح الحكم بالقضية القائلة: ما



ثبت للشيء ثبت لمثله، فإذا كان كذلك فالكلية في الاستقرائيات صحيحة وإن تخلف عن مقتضاها بعض الجزئيات، وأيضاً؛ فالجزئيات المتخلفة قد يكون تخلفها لحكم خارجة عن مقتضى الكلّي فلا تكون داخلة تحته أصلاً، أو تكون داخلة لكن لم يظهر لنا دخولها، أو داخلة عندنا لكن عارضها على الخصوص ما هي به أولى، فالملك المترفع قد يقال: إن المشقة تلحقه، لكن لا نحكم عليه بذلك لخفائها أو نقول في العقوبات التي لم يزدجر صاحبها: إن المصلحة ليست الازدجار فقط، بل ثم أمر آخر وهو كونها كفارة؛ لأن الحدود كفارات لأهلها، وإن كانت زجراً أيضاً على إيقاع المفساد وكذلك سائر ما يتوهم أنه خادم للكلّي فعلى كل تقدير لا اعتبار بمعارضة الجزئيات في صحة وضع الكليات للمصالح^(١).

يمكننا أن نخرج من قراءة هذا النص بهذه النتائج:

أ - أن «تخلف الجزئيات» في هذا النص لا يُقصد به تخلفها أثناء عملية التتبع والاستقراء، بل المقصود: أن هذه الجزئيات قد شملت عملية الاستقراء، لكنها خالفت في حكمها أو حكمتها سائر نظيراتها المندرجة في الكلّي، وهذا واضح في الأمثلة التي ذكرها الشاطبي رحمه الله.

قال الشيخ دراز رحمه الله تعليقاً على قول الشاطبي في أول المسألة: «فلا يرفعها تخلف آحاد الجزئيات»: «أي: بأن تكون مع كونها داخلة في الكلّي آخذة حكماً آخر، أو تكون آخذة حكمه، ولكن المصلحة المعتبرة في الكلّي ليست متحققة فيها...»^(٢).

وقال الأستاذ د. يونس صوالحي: «أورد الشاطبي عبارتي «معارضة» و«تخلف» ليعبر عن مناقضة إحدى الجزئيات للكلّي الثابت عن طريق

(١) الموافقات، كتاب المقاصد، القسم الأول، النوع الأول، مسألة: ١٠، (٨٣/٢) إلى (٨٥).

(٢) الموافقات، (٨٣/٢).

الاستقراء، إلا أن السياق الذي وردت فيه هاتان العبارتان يوحي بأن الشاطبي استعملهما بمعنى واحد».

لكنه استدرك فقال: «أما إذا فرضنا أن التخلف كان بسبب عدم استقراء المستقرئ لها... فإن هذا يجعل كلام الشاطبي غامضاً...»^(١).

وما أدري ما الدافع إلى هذه الفرضية ما دام سياق الكلام دالاً على معنى المعارضة، وليس على إغفال بعض الجزئيات أثناء الاستقراء والتتبع.

فليس الحديث في هذه المسألة إذن عن «الاستقراء الأغلب»، بل عن «الكلي الأغلب».

ب - أن القضية التي تفتقر إلى إثبات في هذه المسألة هي أن مخالفة بعض الجزئيات لحكم الكلي أو حكمته، لا تخرجه عن كليته، وهذا ينطبق على الكليات الثلاث، وعلى غيرها من الكليات.

ولهذا لم يستغ الشيخ دراز الاستدلال بكون «الأمر الكلي إذا ثبت فتخلف بعض الجزئيات عن مقتضى الكلي لا يخرجه عن كونه كلياً»، واعتبره دعوى تثبت بما بعدها، حيث قال تعليقاً على قول الشاطبي: «وأيضاً فإن الغالب الأكثرى معتبر...»، : «لو جعل هذا دليلاً على ما قبله لكان أوضح من جعله دليلاً مستقلاً، لأن ما قبله كدعوى لا تتم إلا بهذا».

ج - قول الشاطبي: « وأيضاً فإن الغالب الأكثرى معتبر في الشريعة اعتبار العام القطعي» - الذي كثيراً ما يستند إليه في القول بقطعية الاستقراء الأكثرى - لم أجد فيه ما يدل على هذا المعنى؛ فقد ساقه الشاطبي في حجج نفي قدح تخلف بعض الجزئيات في الكلية، ومعناه - حسبما فهمت - أن الكلي الذي انطبق حكمه على أغلب الجزئيات يُحتج به في شرعنا كما يُحتج بالعام القطعي.

(١) «الاستقراء في مناهج النظر الإسلامي: نموذج (الموافقات)» للإمام الشاطبي، ص ٨٦.



ثم الكلام كما تقدم ليس في الاستقراء الأغلب، بل في القاعدة الأغلبية التي تخلف بعض جزئياتها عن حكمها أو حكمتها. ويرجّح هذا قوله: «لأن المتخلفات الجزئية لا ينتظم منها كلي يعارض هذا الكلي الثابت»، أي: إن الجزئيات المستثناة من القاعدة لم تبلغ في عددها حداً تتضافر فيه لتأسيس قاعدة معارضة، ولهذا كان الأغلب حجة كما القطعي.

فأين هي قطعية الاستقراء الأغلب؟

د - لقد ذكر الشاطبي أسباباً قد تجعل الجزئيات المستقراء مستثناة من القاعدة الكلية، منها أسباب تتعلق بالجزئيات ذاتها، ومنها أسباب تتعلق بالناظر فيها، قال: «الجزئيات المتخلفة قد يكون تخلفها لحكم خارجة عن مقتضى الكلي فلا تكون داخلية تحته أصلاً، أو تكون داخلية لكن لم يظهر لنا دخولها، أو داخلية عندنا لكن عارضها على الخصوص ما هي به أولى...».

وبناءً على هذا الدليل يكون التخلف ظاهرياً فقط لا حقيقياً، وتبقى الكليات محفوظة لا يستثنى منها شيء. قال الشيخ دراز: «هذا الجواب بمنع التخلف، أي: فنقول: إنه لا تخلف أصلاً وأن ما يظهر فيه أنه تخلف هو في الواقع كذا وكذا».

أما المسألة الأخرى المكملة لهذه المسألة فقولُه رحمه الله: «كما أنه إذا ثبت قاعدة كلية في الضروريات أو الحاجيات أو التحسينيات فلا ترفعها آحاد الجزئيات، كذلك نقول: إذا ثبت في الشريعة قاعدة كلية في هذه الثلاثة أو في أحدها فلا بد من المحافظة عليها بالنسبة إلى ما يقوم به الكلي وذلك الجزئيات، فالجزئيات مقصودة معتبرة في إقامة الكلي أن لا يتخلف الكلي فتتخلف مصلحته المقصودة بالتشريع، والدليل على ذلك أمور، منها: ورود العتب على التارك في الجملة من غير عذر... ومنها: أن الجزئيات لو لم تكن معتبرة مقصودة في إقامة الكلي لم يصح الأمر بالكلي من أصله؛ لأن الكلي من حيث هو كلي لا يصح القصد في التكليف إليه؛ لأنه راجع لأمر معقول لا يحصل في الخارج إلا في ضمن الجزئيات؛ فتوجه القصد

إليه من حيث التكليف به توجه إلى تكليف ما لا يطاق، وذلك ممنوع الوقوع كما سيأتي إن شاء الله، فإذا كان لا يحصل إلا بحصول الجزئيات فالقصد الشرعي متوجه إلى الجزئيات^(١)، وأيضاً فإن المقصود بالكلي هنا أن تجري أمور الخلق على ترتيب ونظام واحد لا تفاوت فيه ولا اختلاف وإهمال القصد في الجزئيات يرجع إلى إهمال القصد في الكلي، فإنه مع الإهمال لا يجري كلياً بالقصد، وقد فرضناه مقصوداً، هذا خلف، فلا بد من صحة القصد إلى حصول الجزئيات، وليس البعض في ذلك أولى من البعض؛ فانحتم القصد إلى الجميع وهو المطلوب.

فإن قيل: هذا يعارض القاعدة المتقدمة أن الكلّيات لا يقدر فيها تخلف آحاد الجزئيات. فالجواب: أن القاعدة صحيحة ولا معارضة فيها لما نحن فيه فإن ما نحن فيه معتبر من حيث السلامة من المعارض المعارض فلا شك في انحتمام القصد إلى الجزئي وما تقدم معتبر من حيث ورود المعارض على الكلي حتى إن تخلف الجزئي هنالك إنما هو من جهة المحافظة على الجزئي في كليته من جهة أخرى... فعلى هذا تخلف آحاد الجزئيات عن مقتضى الكلي إن كان لغير عارض فلا يصح شرعاً، وإن كان لعارض فذلك راجع إلى المحافظة على ذلك الكلي من جهة أخرى، أو على كلي آخر، فالأول: يكون قادحاً تخلفه في الكلي، والثاني: لا يكون تخلفه قادحاً^(٢).

قد أبانت هذه المسألة عن جملة قضايا، أهمها:

أ - أن المحافظة على الكلي تستدعي الحفاظ على جزئياته.

ب - من أدلة هذه القاعدة: أن الكلي لا يحصل في الخارج إلا في ضمن جزئياته.

(١) قال الشيخ دراز رحمه الله: هذا وحده غير كاف في الدليل؛ لأنه محتاج إلى إثبات أن ذلك في جميع الجزئيات، وسيأتي تكميله بقوله: (فليس البعض في ذلك أولى من البعض... إلخ)، ولو قال قائل: إنها مؤخرة عن موضعها بعمل النسخ لم يبعد.

(٢) الموافقات، كتاب المقاصد، القسم الأول، النوع الأول، مسألة: ١٣، (٩٦/٢ إلى ٩٩).



ج - ومن أدلتها: أن إهمال الجزئيات يقتضي إهمال الكلي الذي يرتبها وينظمها.

د - إن الحفظ لا بد أن يشمل جميع الجزئيات؛ إذ ليس البعض أولى من البعض الآخر.

هـ - أنه لا تعارض بين هذه القاعدة والقاعدة السابقة؛ لأن الأولى خاصة بالجزئيات التي عَرَضَ لها ما استثنائها من كليها، أما هذه القاعدة ففي حال السلامة من المعارض المعارض.

و - النتيجة أن تخلف آحاد الجزئيات عن مقتضى الكلي لا يصحّ شرعاً إلا إذا كان لعارض، أما ما تخلف لغير عارض فيقدح تخلفه في صحة الكلي.

ومن هنا يمكن القول: إن مقصود الشاطبي بالأغلب في هاتين المسألتين مخالف للمفهوم الذي شاع عنه، فهو يريد به الحكم الذي انطبق على أغلب الجزئيات، وخالفته بعضها، ولا يريد به الاستقراء الأغلب، أي: التتبع الذي لا يستوعب كل الأفراد، أي: إن الاستقراء قد شمل كل الجزئيات، لكن وجدنا بعض الجزئيات المستقرة تخالف حكم القاعدة الكلية.

ومما يؤكد هذا أنه لم يرد في موافقات الشاطبي ولا اعتصامه احتجاج بـ«الاستقراء الأغلب» ولا مرة واحدة، على خلاف «الاستقراء التام» الذي كثر اعتماده عليه.

والحكم الأغلب في شريعتنا له حكم الكلي الذي لم يُستثن منه شيء؛ ما دام ما تخلف من الحكم الأغلب قد تخلف لسبب عارض، أما الحكم الأغلب الذي لا يوجد سبب لتخلف جزئياته فلا اعتبار له؛ لأنه انخرم بمعارضة بعض الجزئيات.

لكن يُشكل على هذا المعنى قوله الذي تقدم نقله: «فإن قيل: الكلي لا يثبت كلياً إلا من استقراء الجزئيات كلها أو أكثرها، وإذا كان كذلك لم

يمكن أن يفرض جزئي إلا وهو داخل تحت الكلي لأن الاستقراء قطعي إذا تم...»^(١).

ففي هذا النص حديث عن الاستقراء الأكثر، ومقتضاه أنه معتمد عليه في بناء الكليات القطعية، لكن آخره يقرر بوضوح أن التمام شرط في قطعية الاستقراء.

ولولا هذا النص لكان الأمر أيسر؛ لأننا سنقول: إن الجمع بين المواضع المنقولة عن الإمام الشاطبي ممكن، وذلك بحمل كلامه في قطعية الغالب الأكثر على القاعدة التي تخلفت بعض جزئياتها لعارض بعد أن تم استقراء جميع الجزئيات.

فلا يمكن إذن أن نلجأ بسهولة لا إلى الجمع ولا إلى الترجيح؛ لأن في القضية لبس - في نظري - يفتقر إلى إيضاح وبيان.

(١) الموافقات، كتاب الأدلة، الطرف الأول، النظر الأول، مسألة: ١، (١٧٦/٣).



٦ - مناقشة الأستاذين يونس صوالحي، والطيب السنوسي أحمد

وقد ذهب الأستاذ الدكتور يونس صوالحي إلى أن الشاطبي لا يعني بعبارة: «استقراء تام» المفهوم المنطقي، أي: استنفاد جميع الجزئيات وحصرها، بل يعني به «الاستقراء القطعي»، قال: «وهكذا يبرز من كلام الشاطبي عن كثير من المسائل الشرعية نوع واحد من الاستقراء هو الاستقراء الناقص»^(١).

وقد استند إلى بعض القرائن نختصرها في الآتي:

أ - «إن الناظر في تشبيه الشاطبي للاستقراء بالتواتر المعنوي وحديثه عن الاستقراء المعنوي يجد أنه لم يكن يعني المفهوم المنطقي...»^(٢).

ب - «أن حصول القطع في المعرفة التواترية لا يتوقف على نقطة أو مرحلة بعينها... وحصول تلك المعرفة القطعية لا يشترط فيه استنفاد جميع الجزئيات وحصرها... وإلا كان تحقيق ذلك من المستحيلات المنطقية»^(٣)، وقد قال الشاطبي: «التعاليل لتفاصيل الأحكام في الكتاب والسنة أكثر من أن تحصى»^(٤). خاصة إذا تحدثنا عن المصالح الكلية المراعاة في كل ملة، والتي يعسر جداً تتبعها تتبعاً كلياً تاماً على مرّ كل العصور»^(٥).

وهذه القرائن لا تسعف الأستاذ في هذا التأويل:

أما الأولى: فتشبيه الشاطبي الاستقراء بالتواتر قد نفيد منه قطعية

(١) «الاستقراء في مناهج النظر الإسلامي: نموذج (الموافقات)» للإمام الشاطبي، ص ٧٣.

(٢) «الاستقراء في مناهج النظر الإسلامي: نموذج (الموافقات)» للإمام الشاطبي، ص ٧٢.

(٣) «الاستقراء في مناهج النظر الإسلامي: نموذج (الموافقات)» للإمام الشاطبي، ص ٧٣.

(٤) الموافقات، مقدمة كتاب المقاصد، (١٢/٢).

(٥) «الاستقراء في مناهج النظر الإسلامي: نموذج (الموافقات)» للإمام الشاطبي، ص ٧٣.

الاستقراء عنده، لكنه لا يصلح قرينة لحمل عبارة «استقراء تام» على «استقراء قطعي»، أي: لا يدل تشبيهه الاستقراء بالتواتر على أنه لا يعني بالاستقراء التام إلا الاستقراء الناقص القطعي.

وأما الثانية: فتصلح اعتراضاً على الشاطبي في استناده في قضايا كثيرة على الاستقراء التام، لكنها لا تسوّغ لنا هذا التأويل.

وقد صرح الأستاذ في موضع آخر بإمكانية استقراء النصوص الشرعية استقراء تاماً، لما قال: «... ما دامت نصوص الشريعة محصورة... وبالتالي فهو مجال يمكن الحديث فيه عن استقراء تام»^(١).

فاعترضه مشكل إذن إلا إذا حُصر في استقراء شرائع الملل السابقة. والحق أن هذا التأويل لا يستساغ وإن صحت هذه القرائن؛ لأن مؤداه أن الشاطبي يريد بكلمة (استقراء تام): (استقراء ناقصاً قطعياً)؛ فهو تقريباً حمل للكلام على نقيض معناه.

بل لو اكتفينَا باستبدال كلمة «قطعي» بكلمة «تام» في بعض نصوص الشاطبي لاستبان لنا بعدُ هذا التأويل، فقد قال الشاطبي مثلاً: «... لأن الاستقراء قطعي إذا تم»^(٢)، فيصير معنى الكلام لو حملنا التمام على القطع: «لأن الاستقراء قطعي إذا كان قطعياً»!

ويُشكل على القارئ قول الأستاذ صوالحي تحت عنوان: «الاستقراء التام»: «تحدث الشاطبي عن الاستقراء التام في ثلاثة مواضع من الموافقات على الأقل. لكن في معظم هذه المواضع لم يكن الاستقراء يعني استفاد تتبع الجزئيات استفاداً كلياً...»^(٣).

فقوله: «على الأقل» يعني: أن احتمال وجود مواضع أخرى قائم، أي: إن الأستاذ لم يستقرئ الموافقات استقراء تاماً!

(١) «الاستقراء في مناهج النظر الإسلامي: نموذج (الموافقات)» للإمام الشاطبي، ص ٧٦ - ٧٧.

(٢) الموافقات، كتاب الأدلة، الطرف الأول، النظر الأول، مسألة: ١، (١٧٦/٣).

(٣) «الاستقراء في مناهج النظر الإسلامي: نموذج (الموافقات)» للإمام الشاطبي، ص ٧٢.



وقوله: «في معظم هذه المواضع» يثير السؤال حول مقصود الشاطبي بالتمام في المواضع القليلة المتبقية.

ويُشكل كذلك قوله: «ولا بد أن نتوقف هنا لنتفحص صفة: (تام) التي ألحقها الشاطبي بالاستقراء، وما إذا كان يريد بذلك المعنى المنطقي أم اللغوي؟»^(١).

فهل يستقيم حمل كلام عالم أصولي في مسألة من مسائل مناهج البحث والنظر على المعنى اللغوي؟ وما مدى قوة هذه القرينة التي تحملنا على هذا التأويل؟

ثم قوله في خاتمة مقاله: «إن القطع الذي نسبته الشاطبي للاستقراء لا يعني بالضرورة إفادته اليقين المطلق، بل هو قطعي في إطار ما وضعه الشارع للتعبد»^(٢)، ماذا يعني هذا الكلام؟ وما هي القرائن المؤدية إليه؟

وهو القائل في المقدمة: «إن أهم فكرة يدعو إليها الإمام الشاطبي هي أن الاستقراء سواء كان ناقصاً أو تاماً يفيد العلم الضروري...»^(٣).

وقد اعتمد الأستاذ الطيب السنوسي التأويلَ نفسه الذي ذهب إليه الأستاذ صوالحي، حيث قال في كتابه «الاستقراء وأثره في القواعد الأصولية والفقهية» في سياق الحديث عن تقسيم الاستقراء إلى تام وناقص: «ذهب بعض الأصوليين إلى أن هذا التقسيم له صورة أخرى ينبغي أن يتم بناءً عليها، وهي ما يستفاد من الاستقراء من علم وغلبة ظن أو عدمها، فما أفاد العلم تام وما لم يفده ناقص.

وهذا مستفاد من صنيع الإمام الشاطبي وبعض الأصوليين، فالاستقراء

(١) المرجع نفسه، ص ٧٢.

(٢) المرجع نفسه، ص ٩١.

(٣) المرجع نفسه، ص ٦٠، وكرر هذا في ص ٦٨.

التام عند الشاطبي ما كان تتابع المعنى فيه واستفاضته مفيدة للعلم^(١).
واعتل الأستاذ ببعض النقول عن الشاطبي والشيخ عبدالله دراز
رحمهما الله تعالى، ليثبت صحة تأويله^(٢)، وهي:

أ - قول الشاطبي: «الثاني: استقراء مواقع المعنى حتى يحصل منه في
الذهن أمر كلي عام... فإذا تم الاستقراء حكم به مطلقاً في كل فرد يقدر»^(٣).

ب - وقوله: «ويدل على ذلك الاستقراء التام»^(٤).

ج - وقوله: «إن أصول الفقه قطعية لأنها راجعة إلى الاستقراء الكلي
من أدلة الشريعة»^(٥)، قال الأستاذ: «يعني بالكلي المنسوب إلى لفظ (كل)،
وهو التام»^(٦).

د - قال الأستاذ: «وقد بين الشيخ عبدالله دراز أنه لا يمكن حمل التام
في كلامه على المعنى المنطقي، بقوله: «لا يتأتى عادة أن يكون المستنبطون
لقاعدة: أن الأمر للوجوب - مثلاً - وقفوا على كل أمر صدر من الشارع
حتى يتحقق الاستقراء الكلي المعروف الموجب لليقين، لكن المطلوب هنا
القطع أي: الجزم ويكفي لذلك الكثرة المستفيضة الأفراد من كل نوع من

(١) ص ١٢٤، وتنظر كذلك: ص ١٣٢، حيث قال: الاستقراء الناقص نوعان بالنظر إلى
القطع بنتيجته: ١ - ناقص مقطوع بنتيجته، وهذا أطلق عليه الشاطبي وغيره أنه تام،
وهو إطلاق له وجه صحيح...

(٢) كما مثل بقول صاحب التقرير والتحجير: «حاجتنا في الشرعيات إنما هي الحكم على
الأمر الخارجية، واستقراء الشرع تام فيحصل به المقصود قطعاً»، ولم أجد في هذا
الكلام ما يصلح للتمثيل أو التدليل.

(٣) الموافقات، الطرف الأول، النظر الثاني، الفصل الرابع في العموم والخصوص،
مسألة: ٦، (٥٧/٤).

(٤) الموافقات، النظر الثاني، مسألة: ٢، (٣٣٨/٣).

(٥) الموافقات، المقدمة الأولى، (١٧/١ - ١٨)، وتصرفه في كلام الشاطبي لم يكن
موفقاً، وسيأتي بيان موضع الخطأ إن شاء الله.

(٦) الاستقراء، ص ١٢٤.



أنواع الأمر... ومثل هذا كاف في عده استقراء كلياً يوجب القطع^(١)»^(٢).
ووجه الأستاذ ما يراه بقوله: «وإنما سوَّغ وصفُ الشاطبي لهذا الاستقراء بأنه تام مع أنه غير مستوعب للجزئيات، أنه اتصف بإفادة اليقين، وذلك أن المستقري يعلم أن ما لم يستقرَّ من الجزئيات لا يمكن أن يكون فيه ما ينقض القاعدة التي بنيت على ما استقري، لما احتف بهذا الاستقراء الناقص من قرائن دالة على الاطراد التام، فصار كالتواتر المعنوي الذي يقطع فيه بالمعنى المتواتر^(٣)».

والاحتجاج بتشبيه الاستقراء بالتواتر المعنوي قد أُجيبَ عليه، ويبقى الجواب على استدلاله بنصوص الشاطبي ودراز رحمهما الله:

أ- أما قول الشاطبي: «الثاني: استقراء مواقع المعنى حتى يحصل منه في الذهن أمر كلي عام... فإذا تم الاستقراء حكم به مطلقاً في كل فرد يقدر^(٤)».
فلعل الأستاذ يقصد بإيراده إلى بيان أن الاستقراء التام الذي يتحدث عنه الشاطبي لا يستوعب جميع الأفراد؛ لأنه قال: سيحكم به في أفراد أخرى، وهذا معناه: أن هناك أفراداً لم تُستقرَّ^(٥).

وهذا ما يفهم من تعليق الشيخ دراز على كلام الشاطبي رحمهما الله، فقد قال شارحاً معنى: «في كل فرد يقدر»: «أي: يفرض وإن لم يجئ فيه نص، ولا يخفى عليك أن هذا يكون من نوع الظني حينئذ^(٦)».

(١) الموافقات، المقدمة الأولى، (١٩/١).

(٢) الاستقراء، ص ١٢٥.

(٣) وقد رجح هذا الاصطلاح وبين أنه الحقيق بالقبول، ص ١٢٦.

(٤) الموافقات، الطرف الأول، النظر الثاني، الفصل الرابع في العموم والخصوص، مسألة: ٦، (٥٧/٤).

(٥) وقد رجحت هذا الفهم؛ لأنه الأقرب؛ ولأنه المستفاد من تعليق الشيخ دراز رحمه الله، ولأن الأستاذ قد اعترض على إطلاق وصف التمام على استقراء جميع الجزئيات عدا صورة النزاع، وقال: (فإنه صورة من صور الناقص ودرجة من درجاته)، الاستقراء، ص ١٢٦.

(٦) الموافقات، (٥٧/٤).

وهذا الإلزام لا يستقيم؛ لأن الأفراد التي يحكم فيها بالحكم الكلي المستقرى هي أفراد لم يرد حكمها في الكتاب والسنة والإجماع وغيرها من الأدلة - عدا الاستقراء - ، وبالتالي لا حكم لها عند المجتهد قبل بناء القاعدة الكلية من استقراء الجزئيات المنصوص على حكمها، وما دامت لا حكم لها في نظر المجتهد؛ فلا فائدة من استقراءها، بل إن القصد من الاستقراء هو الكشف عن حكم هذه الأفراد، فكيف يُطلب أن تكون مادة له؟

ووجودها لا يمنع التمام؛ لأن المقصود بالتمام استيعاب كل الجزئيات التي ثبت لها حكم في نظر المجتهد قبل إتمام الاستقراء، ولما يتم الاستقراء يُنزل حكمه على الجزئيات المستحدثة والنوازل التي لم يكشف حكمها.

ونص الشاطبي الذي نقله الأستاذ يثبت سياقه، وشرح الشيخ دراز عليه أنه دليل قوي على موافقة الشاطبي لمن سبقه في تقسيم الاستقراء إلى تام قطعي، وناقص ظني، فقد قال: «... إن الاستقراء هكذا شأنه؛ فإنه تصفح جزئيات ذلك المعنى ليثبت من جهتها حكم عام، إما قطعي [قال الشيخ دراز: أي: إذا كان تاماً]، وإما ظني [قال الشيخ دراز: إذا كان في غالب الجزئيات فقط]. وهذا أمر مسلم عند أهل العلوم العقلية والنقلية؛ فإذا تم الاستقراء...»^(١).

وعبارة الشاطبي الأخيرة «إذا تم الاستقراء...» هي حجة عليه لا له؛ لأنها صريحة في اشتراط التمام لاقتناص القطع من الجزئيات، وحمل التمام فيها على القطع تكلف لا تحتمله مصطلحات العبارة؛ لأن المعنى سيصير: «إذا حصل القطع بالاستقراء حكم به مطلقاً...»، وهذا معنى مبين للمقصود.

ثم ما الذي يمنع الشاطبي من توظيف مصطلح «القطع»، أو مصطلح «الاستقراء الأكثرى»، بدل الاستقراء التام، لو كان فعلاً يقصد مدلولات هذه المصطلحات؟

وحتى تعليق الشيخ دراز على هذه العبارة يعارض تأويل الأستاذ، فإنه

(١) الموافقات، الطرف الأول، النظر الثاني، الفصل الرابع في العموم والخصوص، مسألة: ٦، (٥٧/٤)، وقد سبق نقل هذا النص، وبيان وجه دلالاته.



قال: «... ولا يخفى عليك أن هذا يكون من نوع الظني حينئذ»^(١)، ولم يقل: إنه من نوع التام، فمقتضاه أن الاستقراء الذي تخلفت عنه بعض الأفراد ظني عنده، وليس قطعياً تماماً كما يراه الأستاذ.

ب - والاعتلال بقول الشاطبي: «ويدل على ذلك الاستقراء التام»^(٢) هو اعتلال بمحل النزاع.

ج - واحتجاه بقول الشاطبي: إن أصول الفقه قطعية لأنها راجعة إلى الاستقراء الكلي من أدلة الشريعة»، إذا سلم له أن الكلي هنا هو التام^(٣)، يدل على ضد ما سبق لأجله، فهو دليل على المغايرة عند الشاطبي رحمه الله بين القطع والتام، والتلازم بينهما لا يقتضي التطابق.

وتصرّف الأستاذ في كلام الشاطبي هنا لم يكن دقيقاً، ونص كلام الإمام: «إن أصول الفقه في الدين قطعية لا ظنية، والدليل على ذلك أنها راجعة إلى كليات الشريعة، وما كان كذلك فهو قطعي. بيان الأول ظاهر بالاستقراء المفيد للقطع.

وبيان الثاني من أوجه؛ أحدها: إنها ترجع إما إلى أصول عقلية، وهي قطعية، وإما إلى الاستقراء الكلي من أدلة الشريعة، وذلك قطعي أيضاً...»^(٤).

فالاستقراء الكلي ليس مرجعاً لأصول الفقه كما يفهم من نقل الأستاذ، بل مرجعها كليات الشريعة، ومرجع كليات الشريعة ليس الاستقراء فقط، بل إما أصول عقلية، وإما استقراء كلي، وكلاهما قطعي^(٥).

(١) الموافقات، (٥٧/٤).

(٢) الموافقات، النظر الثاني، مسألة: ٢، (٣٣٨/٣).

(٣) لأنه يحتمل أن يقصد بالكلي ما يقابل الجزئي، ويكون مدلول الاستقراء الكلي: استقراء المعاني الكلية التي تندرج فيها الجزئيات، والله أعلم.

(٤) الموافقات، المقدمة الأولى، (١٧/١ - ١٨).

(٥) ولهذا ما ينبغي أن يحيد الباحث عن النقل الحرفي للأقوال المقتبسة إلا للضرورة، مع الاحتياط والحذر من تغيير المدلولات.

د - أما قوله: «وقد بين الشيخ عبدالله دراز أنه لا يمكن حمل التام في كلامه على المعنى المنطقي...»، فيفتقر إلى عبارة صريحة، أو استقراء تام لتعليقات الشيخ دراز تدل على ما فهمه الأستاذ.

والنص المنقول عن الشيخ لا يفيد أن التام عند الشاطبي هو الأغلب القطعي؛ لأنه ليس صريحاً في هذا التأويل؛ ولأن تعليقات صريحة للشيخ تدل على نقيض المدعى.

منها: تعليقه على هذا الكلام: «... أن الاستقراء هكذا شأنه؛ فإنه تصفح جزئيات ذلك المعنى ليثبت من جهتها حكم عام، إما قطعي [قال الشيخ دراز: أي: إذا كان تاماً]، وإما ظني [قال الشيخ دراز: إذا كان في غالب الجزئيات فقط]...»^(١).

فقد صرح في هذا النص أن الاستقراء الأغلب عند الإمام الشاطبي ظني، وليس قطعياً، وبأن القطعي هو ما كان تاماً.

وفي هذا النص: «... فإذا كان لا يحصل إلا بحصول الجزئيات فالقصد الشرعي متوجه إلى الجزئيات [قال الشيخ دراز رحمه الله: هذا وحده غير كاف في الدليل؛ لأنه محتاج إلى إثبات أن ذلك في جميع الجزئيات]...»^(٢).

قد يقال: هو علق في النص المحتج به على اصطلاح (استقراء كلي قطعي)، والاستقراء القطعي - حسب زعمك - محصور في التام، فمآل قوله: إن الاستقراء التام متعذر عادة، وإذا كان متعزراً وجب حمل كلام الشاطبي في كل المواطن التي أطلق فيها وصف التمام على الاستقراء الأغلب.

فالجواب: أن هذا - إذا سلم - لازم قوله، وهو معارض بأقواله في تعليقات أخرى، ولو كان يرى هذا التأويل لصرح به وأبان عنه؛ لقوة المقتضي، وانتفاء المانع، والله أعلم.

(١) الموافقات، الطرف الأول، النظر الثاني، الفصل الرابع في العموم والخصوص، مسألة: ٦، (٥٧/٤).

(٢) الموافقات، كتاب المقاصد، القسم الأول، النوع الأول، مسألة: ١٣، (٩٧/٢).



خاتمة

ما نخلص إليه خاتمة لهذا المقال هو أن نسبة القول بقطعية الاستقراء الأغلب إلى الشاطبي لا تسلم من المعارضة، وما زالت تفتقر إلى بحث ونظر؛ لأسباب عدة، أهمها:

- عدم وجود نص واضح الدلالة على هذا المعنى، مع قوة المقتضي لإعلان هذا الرأي، وانتفاء المانع.

- أن للشاطبي كلام في مواضع أخرى يدل دلالة واضحة على حصر القطع في الاستقراء التام.

- أنه لم يقيد الاستقراء الذي اعتمده لبناء القواعد في الموافقات والاعتصام إلا بوصف التمام، ولم أجده، ولا في موضع واحد يحتج بـ«الاستقراء الأغلب».

- أن الموضع الذي قرر فيه أن الغالب الأكثرى معتبر في الشريعة اعتبار العام القطعي، يدل الاحتكام إلى سياقه على أنه بصدد الحديث عن الكلّي الذي انطبق على أغلب جزئياته وتخلفت بعض منها في حكمها أو حكمتها لعارض، وليس الكلّي الذي بني على استقراء أكثرى.

- أن ما ذهب إليه الأستاذ الدكتور يونس صوالحي والأستاذ الطيب السنوسي من المطابقة بين عبارتي (استقراء تام) و(استقراء ناقص قطعي) عند الشاطبي لا يدل عليه ما استندا إليه، وتأباه سياقات الكلام، بل يكاد يكون حملاً للكلام على نقيض معناه.

- ولا يعني هذا الجزم بأن الشاطبي لا يرى قطعية الاستقراء الأغلب، بل غاية ما تؤدي إليه هذه الأسباب أن في القضية ما يُشكل، وقد يقدر، والله أعلم.

